المملكة المغربية

مجلس المستشارين

عبد اللطيف أعمو
عدي الشجيري
التقدم و الاشتراكية

لقاء دراسي

في

موضوع البحث العلمي والابتكار

تحت شعار:

"من أجل تطوير إستراتيجية وطنية ناجعة للبحث العلمي والابتكار كدعامة لنموذج تنموي جديد"

10 يوليوز 2019

www.ouammou.net

اللقاء الدراسي

في

موضوع البحث العلمي والابتكار

10 يوليوز 2019

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيدات والسادة الباحثون ،

السيدات والسادة المستشارون،

أيها الحضور الكريم،

بتنسيق وتعاون مع قطاع التعليم العالي لحزب التقدم والاشتراكية، ننظم يومه لقاء دراسيا في موضوع البحث العلمي والابتكار بمجلس المستشارين، تحت شعار : " من أجل تطوير إستراتيجية وطنية ناجعة للبحث العلمي والابتكار كدعامة لنموذج تنموي جديد"

- **إيمانا منا بضرورة فتح نقاش وطني جاد حول ضرورة بلورة إستراتيجية وطنية جديدة ناجعة في مجال البحث العلمي والابتكار، بارتباط مع النقاش الجاري حول النموذج التنموي الجديد، والرهانات الترابية والمجالية المرتبطة به.**

★ واقتناعا منا بأن تطوير البحث العلمي في مجال العلوم الدقيقة (الميكانيك، المعلوميات، البحث الزراعي، علوم التغذية، الكيمياء و البيولوجيا، الطب ...) ودعم الابتكار والاختراعات في هذه المجالات، يشكل رافعة هامة للنموذج التنموي الجديد المنشود.

وبداية، أود أن أتقدم بالشكر لرئاسة المجلس وإدارتها على دعم تنظيم هذا اليوم الدراسي في قلب هذه المؤسسة التشريعية التي تعتبر رفيقة الجماعات الترابية بامتياز.

فما أحوج الجماعات الترابية التي يعتبر مجلس المستشارين صوتها إلى بحث علمي تطبيقي يقدم الحلول ويبسط سيناريوهات الممكن في مجال التنمية الترابية.

فالبحث العلمي بشقيه النظري والتطبيقي بجانب تنمية الموارد البشرية يشكلان ممرا طبيعيا لأية تنمية بشرية منصفة ومستدامة.

فلا يمكن أن نتصور تنمية بدون كفاءات ولا بحث علمي، كما لا يمكن تصور وجود كفاءات ولا بحث علمي بدون قرار سياسي.

ولا يمكن إرساء نموذج تنموي جديد دون التركيز على تثمين الكفاءات والخبرات المغربية بشراكة مع الخبرات الدولية وبدون الاهتمام بالمدرسة العمومية، باعتبارها المدخل الأساسي والمحوري لكل إصلاح هادف.

ويجب وضع البحث العلمي كرافعة في خدمة التنمية والقرار الترابي في صلب اهتمامات المنظومة التربوية، وتوجيهها نحو بحث علمي هادف ونوعي. ما يقتضي تعزيز القدرات المؤسساتية والبشرية والاجتماعية في إطار تفعيل الجهوية الموسعة.

فلا يمكن للمغرب تحقيق نمو مستدام لا يقل عن متوسط 4.5 % سنويا على مدى 25 سنة دون الرفع من الاستثمارات في الرأسمال غير المادي وفي الاعتمادات العمومية المخصصة للبحث العلمي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للبرلمانيين الحاضرين معنا وللسيدات والسادة الأكاديميين والباحثين، والخبراء والمختصين والمهتمين بمجال البحث والابتكار على تلبيتهم لدعوتنا، ليشاركونا سعينا لبلورة إجابات عن التساؤلات المطروحة حول محاور عديدة تهم البحث العلمي والابتكار، ومن ضمنها:

- ما هي مؤشرات البحث العلمي بالمغرب مقارنة مع بلدان أخرى متقدمة أو صاعدة، مثل حجم المنشورات العلمية السنوية للباحثين، وعدد براءات الابتكار السنوية، ونسبة ميزانية البحث وعدد المختبرات ، وحجم التجهيزات التقنية، وعدد الباحثين والمهندسين وعدد التقنيين المساعدين وغير ذلك من المؤشرات المعروفة عالميا؟

- هل الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي كافية لتشجيع وتحفيز الباحثين في مجال الاختراع والابتكار؟

- هل طريقة توزيع هذه الاعتمادات تخضع للعقلنة والشفافية في توزيعها؟

- ما هي الصيغ الممكنة للتمويل خارج الميزانية العامة والمؤسسات العمومية والصيغ الممكنة للشراكة بين القطاعين العام والخاص فيما يخص تمويل البحوث العلمية؟

- ما هي شروط دعم تعزيز البحث العلمي وتوفير دعم مباشر للمشروعات البحثية على أساس التنافس في مختلف مجالات

العلوم لتطوير توسيع نطاق البحوث العلمية والارتقاء بمستوى البحث العلمي ومخرجاته وتوجيهها لدعم الصناعات الوطنية والمشروع التنموي ؟

- كيف نشجع الجامعة المغربية على الاشتغال على هذا الموضوع مع المقاولات المغربية، وما هي صيغ الشراكة بين البحث والصناعات التي تأخذ أشكالا تركز على الأبحاث التطبيقية والتكنولوجيا الحديثة؟

- وكيف يستفيد الشباب المغربي في الجامعات ومدارس المهندسين في الميدان العلمي من تكوين يسمح بإنشاء المقاولات وتطوير الإختراعات؟

- هل هناك سياسات لجعل الشراكات الأجنبية عاملا مساعدا لتوسيع مصادر التمويل للبحث العلمي والابتكار وتبادل التجارب والخبرات وما يتيح ذلك من فرص للباحثين المغاربة؟

- ما هي الآليات المحفزة للباحثين والمبتكرين المغاربة على استمرارهم في أبحاثهم وتطويرها وتحويلها من أبحاث نظرية إلى

أعمال تطبيقية و براءة الاختراع والانخراط في المجال الصناعي وتنمية الصناعات القائمة على البحث والتجديد؟

- وما هي رهانات التحوّل الرقمي الذكي، وما هو دور الروابط العلمية المتخصّصة في تطوير آليات تنفيذ استراتيجيات البحث العلمي والتكنولوجي، و ربط مجال البحث بالصناعة وتعزيز الابتكار وتثمين البحوث العلمية؟

وحسبنا أن نساهم جميعا في بلورة توصيات تقارب مختلف جوانب التشخيص لوضعية البحث العلمي (في مجال العلوم الدقيقة) في الجامعات و المعاهد، ووضعية المؤسسات المعنية مثل المركز الوطني للبحث العلمي و التقني CNRST، والوقوف على المكاسب المحققة بهدف تعزيزها والعوائق التي تقف في وجه تطوير البحث العلمي والانتقال بنتائجه من فضاءات البحث و المختبرات إلى مجال التصنيع والاستعمال في الحياة العامة.

كما نتوخى الوقوف على وضعية الابتكار والاختراعات التي يتقدم بها باحثون و علماء مغاربة (خاصة الشباب منهم) والعوائق التي تقف في وجه إخراج هذه الاختراعات إلى مجال التصنيع والاستعمال والتطبيق العملي.

كل هذا في أفق فتح نقاش وطني جاد حول ضرورة بلورة إستراتيجية وطنية جديدة ناجعة في مجال البحث العلمي والابتكار، بارتباط مع النقاش الجاري حول النموذج التنموي الجديد.

ولا يفوتنا هنا أن نشيد بدور أكاديمية المملكة المغربية في تشجيع البحث العلمي والاستقصاء في المجالين التربوي والثقافي، والارتقاء بالقدرات التربوية والعلمية والثقافية المساهمة في تطوير القدرات التنموية، وفي تعزيز مساهمة الجامعات ومراكز البحث العلمي والباحثين والمبتكرين في القضايا التنموية.

وشكرا لكم مجددا على حضوركم وتفاعلكم الإيجابي مع محاور هذا اليوم الدراسي.